الفصل الخامس: **نماذج ومفاهيم اخرى للدولة**

د.صالح ياسر

المبحث الأول: **مفهوم الدولة الريعية واشكالياته**

استخدم الاقتصاديون، في مطلع القرن العشرين، مفهوم " **الدولة الريعية** " لوصف تلك الدول الاوربية التي كانت تقدم القروض الى الحكومات غير الاوربية.

ولكن منذ أواخر ستينات القرن العشرين، تمّ تطوير مفهوم "الدولة الريعيّة"، مع أعمال روبرت مابرو [1]. وفي أوائل السبعينات من القرن نفسه وبعد "الطفرة النفطية" وارتفاع أسعار هذه السلعة وتدفق الريوع النفطية بشكل كبير على البلدان المنتجة للنفط عاد النقاش مجددا حول هذه القضية انطلاقا من سؤال هو: **ماذا يعني هذا الدخل الكبير المتأتي من انتاج النفط بالنسبة الى هذه البلدان؟** ومن بين المقاربات المنهجية لفهم هذا الدخل، هي تلك التي اقترحها حينذاك الباحث الإيراني **حسين مهداوي** [2] من خلال المفهوم الذي طرحه عام 1970، والذي **قام على مسلّمتين أساسيّتين:**

- أنّ الدولة الريعيّة لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة هؤلاء، فتصبح "مستقّلة سياسيّاً" انطلاقاً من "استقلالها المالي.

- والثانية أنّ هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعيّة تؤدي إلى إخراج السكان من الحيّز السياسي وبالتالي من أية مطالبة بالديموقراطيّة.

إن " الدولة الريعية " بحسب مهداوي هي تلك التي " تعتاش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام او تقديم خدمات استراتيجية (قناة السويس مثلا)، او من ضرائب تُجبى على تحويلات من الخارج" [3]. فالدولة الريعية اذن تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل.

ومقاربة مهداوي تنظر الى دخل النفط بوصفه **ريعا خارجيا**، أي **ايجارا** تتقاضاه هذه البلدان من تأجير اراضيها الى الشركات النفطية، وهو ريع خارجي غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الانتاجية للاقتصاد الوطني. ويتبع ذلك، منطقيا، أن **الدولة التي تعيش او تعتمد في معاشها على الريع الخارجي هي دولة ريعية**. والدولة الريعية ليست بالضرورة متصلة بالنفط، فإسبانيا مثلا (في نهاية القرن 16) تعطينا "نموذجا" تاريخيا لدولة ريعية اعتمدت في معاشها على ذهب وفضة الامريكيتين [4].

---

[1] يعد روبرت مابرو (1934 - 2016) أحد أهم الأسماء الأكاديمية اللامعة في مجال دراسات الطاقة، لبناني الاصل ولد وتعلم في مصر وعاش فترة طويلة من شبابه في الاسكندرية قبل ان يغادرها الى الولايات المتحدة، وهو الرئيس الشرفي لمعهد دراسات الطاقة في جامعة اكسفورد وأحد أهم خبراء الطاقة علي مستوي العالم.

[2] H.Mahdavy, '' *The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran* '', in: M.A.Cook, ed., Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428-467 .

[3] انظر: **النفط والاستبداد. الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، مجموعة مؤلفين (بغداد – بيروت – أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2007)، ص 73 – 78.

[4] لمزيد من هذه التفاصيل حول هذه النقطة انظر: د. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف – دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، مصدر سبق ذكره.

ومن الاهمية بمكان **إدراك الصفة الخارجية** لهذا الريع الذي يمثله الدخل النفطي، فهو اشبه بهبة خارجية اجنبية، ولكنها هبة مستمرة ومنتظمة. ولهذا يمكننا ان نفهم لماذا لم تكن الاسر الحاكمة في البلدان النفطية ترغب في مضايقة شركات النفط بالإلحاح على زيادة حصة بلدانها. ولم تكن هناك صلة بين انتاج النفط كنشاط اقتصادي وقطاعات الاقتصاد الوطني، لا من حيث العمالة والتوظيف، ولا من حيث استهلاك النفط محليا، ولا من حيث تأثيره على الصناعة المحلية، ولا من حيث توظيف الفائض من الدخل محليا حتى بداية الثمانينات من القرن العشرين عندما ظهرت بعض الصناعات " التحويلية " [5].

المطلب الأول: الخصائص والمؤشرات الاساسية للدولة الريعية

استنادا الى الملاحظات السابقة يمكن القول ان الدولة الريعية هي تلك التي تعتاش على عائدات من الخارج، أما من بيع مادة خام أو خدمات استراتيجية، أو من ضرائب تجبى على تحويلات من الخارج من نوع عائدات قوى عاملة في الخارج (دولة شبه ريعية)، وذلك من دون عمالة كبيرة موظفة في الاقتصاد المحلي في انتاج هذه العائدات. **وما يميز هذه الدولة، بحكم طبيعتها، أنها تنزع الى إعاقة التحول الديمقراطي**. وهي بصيغة اخرى تعيق تطور المجتمع المدني، اي المجتمع الذي يعيد انتاج ذاته خارج اطار الدولة وهيمنتها، وفي علاقة استقلال نسبي معها ويمولها من الضرائب. وفي حالة **ميزانية الدولة الريعية** يبدو الحاكم الذي تشخصن الدولة فيه كأنه يصرف مالا من جيبه على المجتمع، وتبدو عملية الصرف الاجتماعي وكأنها " مكرمات "، أو عملية شراء ولاءات سياسية [6].

كما ان الدولة الريعية تنتج "دولة كبيرة"، اي متضخمة النفقات والميزانيات، ومتضخمة اقتصاديا، وقدرات مالية لديها غير قائمة على جباية الضرائب. وبالعكس، دولة كهذه توزع امتيازات ومشاريع اعمار ومناقصات ووكالات على "النخبة" المرتبطة بها والموالية لها، سواء كان هذا الولاء سياسيا أم عشائريا أم كليهما... وفي حالة النفط طبعا هناك تضخم العائدات الذي يمكّن من شراء قطاعات من "النخب الثقافية" ممن كانوا مؤهلين للمساهمة في عملية بناء المجتمع المدني في العديد من البلدان العربية، كمجتمع يعيد انتاج ذاته في حالة تفاعل مع الدولة [7]. وقد ترتب على قيام هذه الدولة الريعية، نشوء شبكة من علاقات التوزيع وإعادة توزيع المزايا والعطايا، بحيث انتظم المجتمع في شكل هرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة نتيجة لوضعها المتميز في هذا الهرم، وهي تقوم بدورها بإعادة توزيع جزء منه لحلقات تالية من هذه الشرائح [8].

وعندما تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي للريع في دولة نفطية ريعية، فإن اعادة التدوير الداخلي للريع النفطي داخل الاقتصاد المحلي يؤدي الى توليد تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية (أو المشتقة) من خلال برامج الانفاق العام مثل الانفاق على مشروعات البناء والتشييد، بما يولده من عمولات، وعائد على المضاربات العقارية، أو التحويلات أو مدفوعات الرفاه. ومن ناحية أخرى، تقوم الدولة الريعية بإعادة تدوير جزء من الريع النفطي من خلال استثماره في الخارج، عبر محفظة

---

[5] قارن: د.خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مصدر سبق ذكره، ص 122- 123؛ كذلك: انظر: **النفط والاستبداد. الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، مصدر سبق ذكره.

[6] اشار العديد من الباحثين الى ان اكثر الدول الريعية اعاقة للديمقراطية هي تلك التي تعتمد على استخراج وتصدير مادة خام واحدة، ومن بينها اكثر الدول اعاقة هي في حالة كون هذه المادة الخام هي النفط. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر على سبيل المثال: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع اشارة للمجتمع المدني العربي)**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)؛ كذلك: حازم الببلاوي، **" الدولة الريعية في الوطن العربي "، ورقة مقدمة الى: الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة)**، تحرير غسان سلامة وآخرون، ج 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)؛ وعبد الله جناحي، " العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية "، ***"المستقبل العربي"***، السنة 25، العدد 288 (شباط/فبراير 2003)، ص 52 – 68.

[7] لمزيد من التفاصيل قارن: متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع العربي في ضوء ترييف المدن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

[8] د. حازم الببلاوي، **الدولة الريعية في الوطن العربي**..، مصدر سابق، ص 70.

الاستثمارات المالية الخارجية. وكما تشير التجربة فإن اعادة التدوير هذه تؤدي الى تعميق الطبيعة الريعية للاقتصادات النفطية. ونتيجة ذلك ينشأ تحالف ثلاثي بين الدول و "صفوة" رجال الاعمال المحليين ودوائر رأس المال العالمي (المالي والمصرفي) [9].

من الممتع قراءة محاولات في تطبيق نظرية الريع والدولة الريعية على اعاقة نشوء الديمقراطية ليس في الحاضر فقط بل حتى تاريخيا. اذ يفسر بعض الكتاب نشوء الديمقراطية مبكرا في انكلترا ودول أوربا الشمالية الفقيرة التي اضطرت الى الاعتماد على الضرائب، وبالتالي على المجتمع، في مرحلة مبكرة لتمويل نفقاتها من قبل دول ريعية طورت سياسات توسعية استعمارية مبكرة مثل إسبانيا والبرتغال واعتمدت على الثروات وعلى ذهب المستعمرات في امريكا الجنوبية وافريقيا وذلك قبل ان تنشئ اقتصادا محليا حديثا، فتحول الاستعمار والريع المبكر الذي أتى به الى عائق امام نشوء ديمقراطية [10].

الدولة، من هذا النوع، **تتميز بعدة خصائص** يمكن إجمالها في ما يلي [11]:

- قطاع حكومي كبير، يقابله مستوى منخفض من تحصيل ضريبة الدخل؛

- على عكس المجتمعات الديمقراطية، حيث أن دافع الضرائب هو الذي يموّل الجزء الأكبر من دخل الدولة، وهذا الأمر هو أحد أركان المجتمع المدني الحديث، نرى ان المواطنين في الدولة الريعية "يعتاشون" من الدولة باعتبارها أكبر رب عمل، أي أنها هي التي تمولهم بدلا من أن يمولوا هم الدولة. هذا مع العلم أن تاريخ الديمقراطية ترتبط بدايته مع نوع من الارتباط المالي عملا بالقاعدة المعروفة في المجتمعات الديمقراطية: **"لا تمثيل من دون ضرائب"**.

وقد جاء التفسير لطبيعة السلطة السياسية معتمداً على أن النظام الاقتصادي في البلدان النفطية ولّد دولة ريعية لا تفرض الضرائب على مواطنيها، بل تقوم على عكس كل دول العالم، بالدفع لهم في دولة رفاه غير ضريبية، وعبر توظيفهم في ملاكاتها الإدارية والخدمية والأمنية. وهو شيء يشبه عملية رشوة سياسية: أسر ومجموعات حاكمة تحتكر السلطة السياسية مقابل "عقد اجتماعي" تقوم بمقتضاه بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية، ومجتمعات تستقبل هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة بل كـ "هبات ام مكرمات" تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يد الحاكم ليتصرف على هواه.

- ان الاقتصاد في هذا النوع من الدولة لا يعتمد مباشرة على النفط بل يعتمد عليه بطريق غير مباشر وهو طريق مصروفات الدولة أو الانفاق العام الذي يتحول الى قناة لضخ دخل النفط.

- وهنا يبرز الدور المركزي الذي تلعبه الدولة (من حيث كونها المستلمة للدخول النفطية) في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ولكن بشكل مغاير للدول الاخرى التي تعتمد على الضرائب والقطاعات الانتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني. والدخل المتأتي من النفط يجعل الدولة الريعية مستقلة نسبيا عن مصادر القوة والسلطة المتعارف عليها في الدول الاخرى، ولذلك فإنها تتمتع بمرونة في العمل وحرية في المناورة تفوق الى حد كبير الأحوال الاعتيادية التي تحصل فيها الدولة على دخولها من الضرائب او العملية الانتاجية. وليس معنى ذلك بالطبع ان الدولة الريعية متحررة كليا من القيود.

---

[9] قارن: د. محمود عبد الفضيل، " السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية "، **مجلة "المستقبل العربي"**، العدد 103 (ايلول/سبتمبر 1987)، ص 98.

[10] Thomas Janoski, *Citizenship and Civil Society: A Framework of Rights and Obligations in Liberal, Traditional and Social Democratic Regimes* (Cambridge, UK: New York: Cambridge University Press 1998), p.3.

[11] د.خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة**...، مصدر سابق، ص 123 – 124. كذلك:

Schwars, Rolf (2004). *State Formation Processes in Rentier State: The Middle Eastern Case*. International Relations Meet Area Studies (The Hague, September 9-11).

وإذا توقفنا قليلا للتدقيق في آليات الانفاق العام والدور الاستثنائي الذي يلعبه هذا الانفاق في الدولة الريعية، وجدنا أن هناك بصورة عامة **ثلاثة ابواب** للإنفاق العام في الميزانية العامة للدولة وهي: الانفاق الرأسمالي، التعويضات العامة، الاستهلاك العام.

الباب الذي يكتسب أهمية فائقة في ميزانية الدولة الريعية هو **باب التعويضات العامة**. وفي العادة، فإن هذا النوع من التعويضات هو عبارة عن مجموعة من المبالغ الكبيرة التي تدفع من الميزانية العامة على شكل فوائد على الدين العام، الضمان الاجتماعي، الدعم التمويني، التعويضات المختلفة. وفي الكثير من الدول الريعية استخدم هذا الباب لخلق اوليغارشيات (طغم) طائلة الثراء، وتحويل قطاع الاستيراد والتصدير الى أكثر قطاعات الاقتصادية دينامية، وكل ذلك من ميزانية الدولة.

ان ضخ هذه المبالغ الكبيرة من رأس المال وتدويره في الاقتصاد الوطني أعطى الانطباع بالازدهار الاقتصادي، ولكنه في الواقع ازدهار مخاتل إذ انه لا يحدث أي توسيع في القاعدة الانتاجية للاقتصاد المحلي عن طريق التصنيع والتنويع في مصادر الدخل، وهذه هي الصفة العامة لاقتصاد الدول الريعية.

المطلب الثاني: الدولة الريعية/ الآثار والنتائج

إحدى النتائج المهمة للنظرية الريعية، كما يرى بعض الباحثين [12]، تتمثل في أن **المجتمع المدني في الدول الريعية قد أسقط مطالبه عن الدولة**، لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة. كما أن الدولة من هذا النوع نجحت، بشكل ما، في التخلص من وشائجها المدنية. هذه **"الاستقلالية"** عن المجتمع المدني مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة.

أما **<u>على الصعيد الاقتصادي</u>** فإن السياسات التي تقوم عليها الدولة الريعية تفرز العديد من المشكلات الاقتصادية، تمثل بدايتها الاعتماد على أنظمة اقتصادية مهترئة واتكالية تميل نحو السلوك الاستهلاكي الغير منتج، وهذا بدوره يقود الى خلل في توزيع الدخل إذ أنه يقوم، في مثل هذه الدول، على المزايا السلطوية الناتجة عن النظام السياسي للدولة بدلاً من أن يقوم على أساس من التوزيع حسب الإنتاجية. والأمر لا يتوقف عند الخلل المتمثل في انعدام التوزيع العادل للثروات بل يؤدي إلى ظهور أمراض اقتصادية ينشأ عنها اختلالات اجتماعية. فمثل هذا النوع من الاقتصاديات يعتبر بيئة خصبة للفساد المالي والإداري والسبب هنا لا يتناول الجانب الأخلاقي بقدر ما يتناول ما تفرزه السياسات التي تتبعها الأنظمة وما ينتج عنها من نظم اقتصادية. وبمقارنة مبسطة بين الدول التي تتبنى اقتصاديات منتجة والدول ذات الاقتصاديات الريعية سيتبين ذلك الخلل الناجم عن عدم إعادة توزيع الدخل وهيكلة الهيئات المسئولة عن عملية توزيع الموارد. هذا مع العلم ان من النادر أن نرى أسلوب حكم واحد صرف في أي مجتمع ريعي، والأكثر شيوعاً تعايش نظام السلطة التقليدي – الميراثي **Patrimonialism** - جنبا إلى جنب مع أشكال سلطة مغايرة قائمة على البيروقراطية.

<u>وعلى الصعيد السياسي</u> يلاحظ ثمة تنازل عن الصوت الانتخابي الديمقراطي مقابل الحصول على تعويضات مصدرها الريع المركزي للبلاد، اي التنازل عن دفع الضرائب مقابل التنازل عن الصوت الانتخابي. ومن **أبرز افرازاته**:

- ظهور توجهات لتركيز السلطة والثروة على خطوط أسرية وعشائرية وطوائفية ومناطقية [13].
- تطور النظام إلى نوع من حكم القلة أو الطغمة (اوليغارشية **Oligarchy**)، فقد تكونت في العديد من البلدان الريعية شريحة صغيرة من الشيوخ والضباط ورجال الأعمال تختلف بقيمها وثقافتها السياسية

[12] Najmabadi, A. (1987) "*Depoliticisation of a Rentier State: The Case of Pahlavi Iran*". In Beblawi, H. and Luciani, G. (ed).

[13] Comp: Sean, L.Yom, Oil , Coalitions, and Regime Durability: the Origins and Persistence of Popular Rentierism in Kuwait,*Studies in Comparative International Development*, vol. 46, no. 2, pp. 217-241, 2011.

المختلفة عن قيم المجتمع. وتمكن أفراد تلك الشريحة من خلال سيطرتهم على المواقع العليا التي تتدفق من خلالها الريوع النفطية من الإثراء الشخصي على حساب التنمية والأهداف الأخرى، وهكذا تم " خصخصة " الدولة من خلال الهيمنة عليها عبر هذه الشرائح.. وحل معيار الولاء محل معيار الكفاءة ومحاربة الفساد. ومن الواضح أن الريع قد لعب دورا ما في ظهور حكم القلة وفي إعاقة نمو الدولة وافتقارها إلى القدرة والشرعية. والملاحظ في بعض البلدان انه يجري تقديم "تبرير ديني" للفساد بوصفه انتزاعا لحق معلوم من "بيت مال المسلمين" في مقابل تأكيد وجوب طاعة " أولي الأمر "الاوليغارشية" كعلاقة تبادلية في المنافع والمزايا والموارد ضمن ترتيبات الحكم (كنوع من الرشوة والاستمالة)، بما يساهم في ترسيخ التهميش واللامساواة الطبقية/الاجتماعية [14].

ومن جهة أخرى فقد ساهم الاقتصاد الريعي، بطرق مختلفة، في ظهور أو على الأقل تقوية "الجماعات غير الرسمية" من جهة وفي ظهور الصراعات العنيفة التي تخوضها بعض تلك الجماعات مع الدولة. فقد عمل الريع، سواء أكان مصدره القابضين على السلطة أو الخارج، على تقوية الجماعات غير الرسمية وتعزيز استقلالها عن السلطة. كما ساهم في **تكريس** هشاشة الدولة وفشلها في التوزيع العادل للثروة، وبالتالي تشجيع بعض الجماعات غير الرسمية على التمرد عليها. وجاءت أزمة الاقتصاد الريعي بكل تفاصيلها وسياقاتها لتسهم بدورها في تحويل تلك الصراعات إلى صراعات مزمنة.

إن تناول أشكال التغيير الإديولوجي الذي شهدته منطقة الخليج مثلا خلال العقود الأربع الماضية تحديداً والناتج عن غرقها في اقتصاديات غير إنتاجية يساعد في تفسير الكثير من الظواهر التي نتجت عن "الإثراء النفطي" **خاصة ما يرتبط بنزعات التطرف.** وهذا لا يعني أن هذه البلدان هي من البلدان المصدِرة للتطرف أو الإرهاب وإنما يوضح أن ما أفرزته "الطفرة" الاقتصادية النفطية والتي لم تتبع بتطور في مفهوم توزيع الثروة وإعادة توزيعها قد خلق خللاً اجتماعيا فظهرت شرائح من الشباب العاطلين عن العمل والذين لم يتم استغلال طاقاتهم وتوظيفها فأصبحت ضحية لطموحاتها، ولم تستطع سياسات هذه الدول أن تغير أو تساعد على إعادة هيكلته ليتفق مع احتياجات المجتمع الخليجي الشاب (مثلا نسبة الشباب من سن 15 إلى 35 عام تمثل ما يزيد على 70% في بعض دول الخليج).

إن أخطر ما تعاني منه الدولة الريعية هي أنها ترسي أسس استمراريتها على ما تسيطر عليه من موارد وما تقدمه من خدمات، هذا اضافة الى أن أدائها يتوقف دوماً على مقدار ما تجبيه من ريوع وهي في العادة ضخمة. فوفقا للإحصائيات المتوفرة فان قيمة صادرات بلدان منظمة البلدان المصدّرة للنفط، (أوبك OPEC) من النفط، تخطت عتبة الألف مليار دولار في العديد من السنوات (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم 1). هذا مع العلم ان (أوبك OPEC) تمثل بلداناً يبلغ حجم سكانها 509,540 مليون نسمة (2020) وبناتج محلي اجمالي يتراوح بين 2,5 و 3,5 تريليون دولار خلال الفترة 2008 - 2020.

[14] لمزيد من التفاصيل انظر: فتحي العفيفي، " التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية – دراسة في تحرير الاحتكار "، **المستقبل العربي،** العدد 253 (تموز/يوليو 2008)، ص 52.

جدول رقم (1)
عدد السكان وحجم الناتج المحلي الاجمالي وحجم الصادرات النفطية لبلدان أوبك
خلال الفترة 2008 - 2020

السنة	عدد السكان مليون نسمة	الناتج المحلي الاجمالي/مليون دولار وبأسعار السوق	قيمة الصادرات النفطية/مليون دولار
2008	**391,769**	**2,475,589**	**1,031,796**
2009	**400,634**	**2,183,184**	**624,839**
2010	**409,127**	**2,527,228**	**815,588**
2011	**417,982**	**2,996,157**	**1,154,961**
2012	**428.575**	**3,586,635**	**1,182,968**
2013	**437,890**	**3,506,924**	**1,082,731**
2014	**448,726**	**3,420,836**	**951,617**
2015	**458,520**	**3,027,811**	**513,430**
2016	**468.000**	**2,939,039**	**445,684**
2017	**478.560**	**2,708,864**	**532,491**
2018	**489.260**	**2,917,039**	**687,422**
2019	**500.040**	**2,972,421**	**561,932**
2020	**509.540**	**2,711,001**	**321,078**

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 2013, Tab. on pp 14-17
OPEC Annual Statistical Bulletin 2017, Tab. on pp 17-18
OPEC Annual Statistical Bulletin 2021, Tab 2.1, 2.2, 2.5

ويجمع منظرو (الدولة الريعية) على أن نشاطات هذه الدولة تخلق حالة من الخضوع لدى المواطنين [15]. فهؤلاء لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة، ولا تمثل هذه الفوارق حافزاً كافياً لمحاولة تغيير النظم السياسية. ومع تجنب التعميم، يكمن الحل بالنسبة للفرد الذي يشعر بالغبن لمشكلاته أساساً في المناورة لحيازة منافع أكبر بواسطة النظام القائم وليس في التعاون مع آخرين يعيشون حالته نفسها لأجل التغيير [16].

الملاحظة أعلاه مهمة جدا ويمكن لها ان تفسر لنا سلوك قطاعات واسعة في بلدنا، العراق، والتي تعاني من مختلف آثار السياسات التي تنتهجها القوى المتنفذة التي تستند الى اقتصاد ريعي- خدماتي، ورغم كل تلك المعاناة إلا أنها لم تتح لحد الآن بلورة وعي يؤدي الى طرح بدائل للنظام الحالي بل ما زالت تراهن على حل مشاكلها في اطار النظام ذاته.

وأخيرا، يلاحظ **تنامي ظاهرة المضاربة** بحيث ارتبطت فكرة الريع بهذه الظاهرة. فإذا كان الريع يرجع عادة الى بعض المزايا الخاصة وغير المرتبطة بالجهد، فان ذلك سرعان ما يؤدي الى قيام عقلية المضاربة التي تسعى الى تحقيق فرص الربح في جو يتيح امكانيات الكسب دون جهد. فمثلا عرفت دول الخليج النفطية مراكز متميزة للمضاربة، خاصة في مجالات المضاربات العقارية ثم المضاربات المالية في أسواق الأسهم. وهي كلها لم تكن بعيدة عن سيادة العقلية الريعية في تحقيق المكاسب.

[15] قارن على سبيل المثال: Michaell Ross, Does oil hinder democracy? *World Politics* 53 (April 2001), 325---61
[16] قارن: عبد الله جناحي، " العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية "، **"المستقبل العربي"**، السنة 25، العدد 288 (فبراير 2003)، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثالث: **مخاطر الاعتماد على الدخول الريعية**

ثمة العديد من المخاطر الناجمة عن الاعتماد على الدخول الريعية ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر [17]:

- **وضع الاقتصادات المحلية تحت رحمة المتغيرات الخارجية** بمعنى أن أية هزة أو أزمة تصيب حركة التجارة الدولية والاقتصاد الرأسمالي العالمي تنتقل بسرعة إلى اقتصادات الدول الريعية وكثيراً ما تحدث هزّات اجتماعية شديدة الوطأة كون أن هذه الاقتصادات رخوة ولا تستند إلى هياكل إنتاجية صلبة ذلك أن بنية الاقتصادات الريعية هي في الواقع بنية غير إنتاجية حيث اقتصادها عادة ما يكون احادي الجانب ومتخلفا وتابعا.

- **يتميز الاقتصاد الريعي بدوافع الاستهلاك الترفي لدى السكان عموما ويساعد على زيادة الفجوة بين الطبقات بقدر الاقتراب أو الابتعاد عن السلطة ومراكز صناعة القرار.** وعادة ما تعمل السلطة التي تعتمد على الدخول الريعية بالإبقاء على موازين القوى على حالها دون العمل على تطويرها بحيث تبقى العلاقات بين الحاكم والمحكوم مجرد علاقات تحكمها قدرة من يملك ويعطي ومن ينتظر المنح والهبات.

- وهذا ينعكس على المجتمعات ويؤدي إلى **تعظيم "ثقافة الاستكانة"** على حساب **ثقافة المطالبة بالحقوق.** ويلاحظ هذا جلياً في العديد من البلدان العربية التي يعتمد سكانها على اقتصادات الريع وكيف تسيطر العلاقات البطرياركية (الأبوية) على العلاقة بين الحكام والمحكومين. فالاقتصاد الريعي يتلاءم مع طبيعة النظم السياسية التي تحكم من خلال فئة أو جماعات بعينها تستند على توزيع الريع وفقاً لولاءات الفئة او الشريحة أو العشيرة أو الطائفة ... إلخ، وهذا النظام الفئوي يتواءم ويتحالف مع الطغيان والاستبداد، يوزع الريع وفقاً للقرب من السلطة ومركز إصدار القرار. وتبين التجربة أن اعتماد أي دولة على مصدر واحد في دخلها القومي يقلص من الحراك الديمقراطي فيها بل ويصل في كثير من الأحيان الي تقليص المشاركة الديمقراطية بنسبة كبيرة [18].

- **تشويه المؤشرات الاقتصادية** من خلال تحويل أغلب الاستمارات إلى قطاع الخدمات والعقارات، وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي، وإشاعة أنماط الاستهلاك الترفي والاستعراضي وشيوع ظاهرة المضاربة وبالتالي يوجد **انفصال** بين العمل ومردوده.

- **انكشاف الاقتصادات الريعية على الخارج،** وتخضع الدول التي تعتمد على الريع (خصوصا غير النفطي) من ضمنها المعونات والمنح للإملاءات والشروط الخارجية والتي عادة ما تكون مجحفة وتخضع الدول للتبعية الاقتصادية والسياسية. و فضلا عن ذلك فإن من أهم مخاطر الانكشاف هو ذلك المتعلق بالتهديدات التي يواجهها الأمن الغذائي (فمثلا في البلدان العربية يتم استيراد ما يربو عن 60% من الاحتياجات الغذائية والدوائية من الخارج).

- **محدودية التطور في مقابل زيادة دخول شرائح اجتماعية بعينها** إلى حد التخمة وزيادة معدلات الاكتفاء (أي حجب جزء من الدخول عن الادخار) ومن ثم ضعف التراكم الرأسمالي، وعجز المجتمعات عن إضافة طاقات إنتاجية جديدة.

- **سوء توزيع الدخل القومي وتمركز الثروات في أيدي مجموعات قليلة غالباً ما تحتكر السلطة والثروة بحكم قربها من "النخبة" الحاكمة.** وهذه الظاهرة أدت إلى نشوء قطاع خاص طفيلي يعتمد على انتهازية الفرص لتكوين أموال وثروات من مصادر غير مشروعة ويكون الاعتماد من جانب هذه الفئة على علاقات "متميزة".

- **" الطبقة السياسية " الحاكمة تمتد أفقياً وعادة ما تعتمد العلاقات الاجتماعية على صلة القرابة والمصاهرة** حيث الحكام من أسر بعينها وهي المسيطرة على المال والسلطة بحيث يتم، في العادة، توزيع المناصب السياسية ومواقع السلطة على أساس الولاء للحكام وليس على معيار الكفاءة.

---

[17] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن على سبيل المثال لا الحصر: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**...، مصدر سابق ؛ كذلك: حازم الببلاوي، " **الدولة الريعية في الوطن العربي**" ، ورقة مقدمة الى: الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة)، تحرير غسان سلامة واخرون، ج 2، مصدر سبق ذكره.

[18] Comp: Ross, Michael L. (2012). *The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations*. Princeton University Press.

من الدولة الريعية الى الدولة التسلطية

قادت **تجربة الدولة الريعية** الى ظهور ما يطلق عليه ظاهرة **الدولة التسلطية** التي شملت المنطقة بأكملها في هذه الفترة [19] وكانت من بين الأسباب التي أدت الى الانتفاضات الشعبية أو ما يطلق علية ابتداء منذ أوائل 2011 بـ " الربيع العربي ".

الدولة التسلطية، كما يحددها باحثون عديدون [20] ، تخترق المجتمع المدني بالكامل وتجعله امتداداً لسلطتها، فتحتكر مصادر القوة والسلطة في المجتمع، وتهيمن على كل مستويات التنظيم الاجتماعي ومختلف الجماعات والقوى الاجتماعية، من خلال سن شرائع وقوانين من دون قيود او ضوابط. وهي إذ تقوم بذلك تجعل من نفسها ناطقة باسم "الشعب" و "الجماهير" وإن من دون علم الأخيرة وإرادتها، وتماهي بين الحاكم الذي تحيله الى "رمز تاريخي" فوق المساءلة والمحاسبة، وبين الوطن والأمة. ومن أجل فرض شرعيتها، طالما لجأت الى تأطير كلي للأفراد والمؤسسات من خلال قوانين الطوارئ والاستخبارات والاعلام المقيّد والمراقب. وينحصر دور الشعب، في هذه الحال، في الخضوع والطاعة والتبجيل و "الفداء بالروح والدم" ويتحول القائد من جديد، الى ناطق باسم حق مقدّس معصوم، فتحرَّم النشاطات المدنية او تدجَّن، وتضيع بالكامل وتنحل استقلالية المجتمع إزاء دولة تتغول عليه وتفترسه، وتغدو كل المؤسسات، بما فيها الاجهزة الرسمية العسكرية والمدنية والقضائية، رهائن ارادة عليا تبتلع الجميع وتُسكِت كل الاصوات.

وثمة جملة خصائص تمييز **الدولة التسلطية** من بينها ما يلي [21]:

1. **تسعى هذه الدولة الى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة المسيطرة أو الائتلاف الطبقي الحاكم**. ولكن الدولة التسلطية، خلافا لكل اشكال الدول المستبدة، تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته الى " تنظيمات تضامنية " تعمل كامتداد لأجهزة الدولة.
2. خلافا لكل اشكال الدول المستبدة الاخرى، **تخترق الدولة التسلطية النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة،** وهذا ما قاد الى بروز **"رأسمالية الدولة التابعة"**. والمقصود بذلك ان الدولة تقوم بالاستيلاء على الفائض الاقتصادي بدلا من الرأسماليين الافراد، وهي تابعة لأنها تدخل في علاقات اقتصادية وسياسية غير متكافئة مع الدول الرأسمالية المتطورة، مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق الرأسمالي العالمي، حتى في أساسيات معاشها.
3. **والخاصية الثالثة** للدولة التسلطية هي أن **شرعية نظام الحكم فيها تقوم على استعمال العنف (أو القوة السافرة) والارهاب، أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية.**

إن الإنفاق الحكومي الذي ترتب على ارتفاع الدخل من النفط، لا يعني تعاظم دور الدولة ومركزيته في حياة الناس السياسية فقط، إنما يعني أكثر من ذلك بكثير: إنه يعني اختراق الدولة الكامل للمجتمع

---

[19] Amos Perlmutter, *Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.

[20] قارن: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر. دراسة بنانية مقارنة** ...، مصدر سبق ذكره.

[21] قارن: د.خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة**...، مصدر سابق، 144- 153.

وللاقتصاد، وتاليا بقرطته، كما يعني تحكم الدولة بالمصدر الاساسي للقوة المادية المتأتية من ملكية الموارد الاقتصادية للبلاد.

ملخص القول، إن الدولة التسلطية ليست نظام حكم فحسب، وإنما هي **التعبير السياسي** عن نظام اجتماعي – اقتصادي، اصطلح على تسميته برأسمالية الدولة التابعة [22]، تمد الدولة فيه اخطبوط تسلطها الى النظام الاقتصادي فتحتكر ملكية وسائل الإنتاج، والى النظام السياسي فتحتكر وسائل التنظيم، والى النظام الاجتماعي فتقدم نفسها بديلا عن مؤسساته. وتقوم الدولة التسلطية بكل هذا مع بقاء علاقات الإنتاج رأسمالية أو مبنية على مبدأ الاستغلال الطبقي، مهما موّه على تلك العلاقات.

وبهذا المعنى فقد **أعاقت** الدولة التسلطية التكّون المواطني بإحلالها مقولة "الجماهير" بدل "المواطنين" وإفراغها المواطنية من مضمونها التعاقدي، مكرّسة العلاقات القائمة على فكرة **الرعايا** على حساب العلاقات المدنية والمواطنية، فأسهمت في مد أمد الاجتماع السلطاني القائم على تغلب الحاكم وتفرده بالسلطة وولاء الرعية وانقيادها، في مقابل منافع يسديها إليها بوصفها عطاءات لا واجبات [23].

المطلب الرابع: آليات اخضاع المجتمع المدني لسطوة الدولة في البلدان الريعية

جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي

شهد العقدان الأخيران، **نقاشا صاخبا، ثريا متنوعاً**، حول موضوع "المجتمع المدني" والاشكاليات المرتبطة به. ومثله مثل مفهوم **العولمة** فقد اصبحت الاشارة اليه (أي المجتمع المدني) لازمة ضرورية في كل مناسبة تخص نقاش مشكلة الديمقراطية. وتزداد أهمية مفهوم "المجتمع المدني" نتيجة تلك النزاعات التي ارتسمت في العقود الاخيرة والمتعلقة بتطور الدولة وكذلك العلاقات الناشئة بينها وبين المجتمع، حيث تجري بلورة العلاقات الضرورية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتبذل جهود فكرية لتأصيل نظري لتلك العلاقات [24]. ونظراً لأن النقاش الدائر حول " المجتمع المدني " لم يظل اكاديميا صرفا، بل اتخذ طبيعة السياسة العملية الملموسة، فإنه يمكن القول، إذن، أن مصطلح "المجتمع المدني" اصبح شعارا تعبويا لمختلف القوى والفئات الاجتماعية الساعية الى اجراء تحويلات عميقة في مختلف مستويات التشكيل الاجتماعي في العديد من البلدان. ولكن بالرغم من أهمية هذه الاشكالية فقد ظل النقاش حولها، في العديد من المجالات، نقاشا مجردا وعموميا، وظلت بعض القضايا المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني غامضة وتتطلب معالجة متأنية وحصيفة في آن.

لقد مثل توفر الثروة النفطية في العديد من البلدان نقيضا لتطور الديمقراطية ومصدرا اساسيا لتفشي الاستبداد، بفعل قدرة الدولة على اختطاف واخضاع المجتمع المدني بوسائل متنوعة عبر عدة **آليات** من بينها [25]:

الآلية الاولى وهي ما يمكن أن نسميه **" مفعول الريعية "**، ويعني أن الحكومات تستخدم عائدات النفط لتخفيف الضغوطات الاجتماعية التي يمكن لها، بخلاف ذلك، أن تؤدي الى تزايد المطالبات بمحاسبة الحكومات محاسبة أشد. و يمكن ان يحصل هذا **بثلاث طرق**:

---

[22] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة**. ..، مصدر سبق ذكره ؛ كذلك عصام الخفاجي، " البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية. دراسة مقارنة لمصر والعراق ". مصدر سبق ذكره، ص 173 ولاحقاً.

[23] قارن: كريم الحلو، **مقدمات وأفكار في الدولة التسلطية العربية**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.mokarabat.com/m1234.htm

[24] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: د.صالح ياسر، **بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية**، مصدر سبق ذكره.

[25] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: **النفط والاستبداد. الاقتصاد السياسي للدولة الريعية** ...، مصدر سابق، ص 146 ولاحقا.

- **الطريقة الاولى** هي " **تأثير الضرائب** ". ويقصد بذلك ان الحكومات، اذ تتوفر على ايرادات كافية من مبيعات النفط، لا تعود بحاجة الى ضرائب باهضة، او لا تعود بحاجة لفرض اية ضرائب باهظة على الاطلاق. بمقابل ذلك سيخفف ميل السكان الى المطالبة بمحاسبة الحكومة، ناهيك عن المطالبة بأن يتم تمثيل هؤلاء في هذه الحكومة.

إن البلدان الريعية النفطية تمتاز بضعف حصة الايرادات الضريبية في إجمالي كل من الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي. فالتدفقات الهائلة من الريوع النفطية التي تتحكم فيها القوى المسيطرة تحررها من فرض ضرائب مرتفعة على السكان مما يخفف من ضغط السكان الى المطالبة بمحاسبة هذه السلطات. وبعبارة أخرى، في ظل الانظمة الريعية يمكن تعطيل القاعدة التي تستند اليها النظم الديمقراطية المعاصرة: ***لا تمثيل بدون ضرائب!***

- يتضمن مفعول الريعية عنصرا **ثانيا** هو " **تأثير الانفاق** " ويقصد بذلك ان الثروة النفطية تفضي الى زيادة الانفاق على المحسوبية (الاتباع والمحاسيب)، مما يخفف او يُسكِت الاعتراضات الكامنة التي تسعى الى اقامة الديمقراطية.

وتبدو الريعية في الدول النفطية مثلا كما لو هي ما يشبه **عملية رشوة سياسية بموجب الثلاثية التالية**:

- **أسر حاكمة** تحتكر السلطة السياسية؛

- يقابل ذلك " **عقد اجتماعي** " تقوم بمقتضاه بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية؛
- **ومجتمعات** تستقبل هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة بل كـ "هبات" تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يد الحاكم/الحكام ليتصرف على هواه.

وللتدليل على هذه الملاحظة نعرض الجدول التالي (**رقم 2**) الذي يتضمن هيكل الانفاق العام في الدول العربية ومنه يلاحظ أن ما يقارب ثلاثة ارباع (يبلغ على وجه الدقة 76.5 كمتوسط لهذه الفترة) هذا الانفاق يوجه الى الانفاق الجاري في حين تخصص نسبة لا تتجاوز الربع الى الانفاق الرأسمالي مما يعطل أية امكانية لإعادة بناء الاقتصادات المحلية وتخليصها من طابعها الريعي وبنيتها المتخلفة والأحادية الجانب.

جدول رقم (2)

هيكل الانفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (2010 - 2019) (%)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الانفاق الجاري	72.0	74.5	77.1	76.0	73.7	74.0	74.5	79.4	81.5	82.4
الانفاق الرأسمالي	26.0	24.2	22.9	24.0	26.1	26.0	25.5	20.5	18.4	17.6
صافي الاقراض الحكومي	0.6	0.5	0.0	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
الانفاق العام	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، الملاحق الاحصائية (ملحق 6/7)، ص 389.

صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2017، الملاحق الاحصائية (ملحق 8/6)، ص 394.

صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2020، الملاحق الاحصائية (ملحق 8/6)، ص 348.

- **العنصر الثالث** في مفعول الريعية هو ما يمكن ان نسميه **تأثير "تشكيل الفئات الاجتماعية"**. المقصود بذلك ان ايرادات النفط تمنح الحكومات أموالا كافية تستطيع بواسطتها ان تمنع تشكيل فئات وشرائح اجتماعية مستقلة عن الدولة، وميّالة الى المطالبة بالحقوق السياسية.

الآلية الثانية هي **آلية القمع**، حيث تشير التجربة في البلدان الريعية الى ان ثروات الموارد الطبيعية تعيق بناء الديمقراطية عبر تمكين الحكومات من زيادة الانفاق على الامن الداخلي.

ولا تقتصر معدَّلات الارتفاع الكبيرة في الإنفاق العسكري على البلدان الكبيرة والمتقدِّمة، بل أن بلدانًا كثيرة نامية ومنها بلداننا العربية تنفق قسمًا كبيرا من ثرواتها الوطنية على اقتناء الأسلحة، وذلك لدواعي "حماية " الأمن الوطني ومواجهة التهديدات الخارجية الفعلية والمفترضة، وبسبب النزاعات الداخلية والصراعات الإقليمية.. الخ.

وتشير الوقائع والمعطيات المتوفرة إلى أن هذه البلدان أهدرت خلال العقود الأخيرة موارد ضخمة على التسلح، كان من الممكن أن توجّهها لمواجهة الفقر والتخلف، ولتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها. فمثلا قدِّر إجمالي الإنفاق العسكري والأمني التراكمي للبلدان العربية بنحو (**680**) مليار دولار خلال الفترة بين **2002 و2010**، أي بمعدل (**75**) مليار دولار سنويا. إضافة إلى ذلك جاء في تقرير صادر عن "صندوق النقد العربي" و "المؤسسة العربية للاستثمار" أن الإنفاق الدفاعي العربي "*شكَّل أكثر من سبعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية خلال السنوات العشر الماضية*"، وهي من أعلى النسب في العالم. ووفقاً لتقديرات **2013** كانت الأعلى بلا منازع، مقارنة مع الحجم الكلي للناتج والإنفاق الجاري للبلدان العربية سنوياً، بارتفاعها إلى ما نسبته 26%، علماً بأن مستوى الإنفاق العسكري يشكّل وسطياً ما نسبته 2.7% من الدخل القومي للدول العربية مجتمعة [26] . هذا مع العلم ان السعودية احتلت المرتبة الرابعة في الانفاق العسكري العالمي في عام 2016 حيث انفقت نحو(61.4) مليار دولار في العام المذكور [27]، وفي بقديرات اخرى بلغت (63.7) مليار دولار [28]. في حين احتلت في عام 2017 المرتبة الثالثة بحجم انفاق عسكري بلغ 76.7 مليار دولار مشكلا نسبة تزيد عن 11% من الناتج المحلي الإجمالي السعودي. ويشكل الإنفاق العسكري للسعودية حقاً نموذجاً مذهلاً للإفراط غير المبرر في الإنفاق العسكري بصورة تشكل إهداراً صريحاً للموارد على حساب التنمية الاقتصادية [29].

---

[26] http://www.alarab.co.uk/?id=10180

[27] http://www.topsarabia.com/%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%89-10-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2015/

[28] **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي :الكتاب السنوي 2017** ، فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت :المركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 147 و 391.

[29] أحمد السيد النجار، الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي، **"المستقبل العربي"**، العدد 470، نيسان/ أبريل 2018، ص 92.

ولابد من الاشارة هنا الى العقود الهائلة لصفقات السلاح التي وقعتها السعودية مع الولايات المتحدة عام 2017 والتي كانت بقيمة 460 مليار دولار تستورد بموجبها أسلحة أمريكية فوراً بقيمة 110 مليارات دولار، وصفقات أخرى بقيمة 350 مليار دولار على مدار 10 سنين، كتجسيد حي لهذا الأمر. لمزيد من التفاصيل قارن: **وكالة أنباء الشرق الأوسط**، القاهرة 21 أيار/مايو2017.

وتشير بيانات تقرير سيبري (**SIPRI**) لعام2017 إلى أن 47 بالمئة من صادرات الأسلحة الأمريكية خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2016 ، قد توجهت إلى دول الشرق الأوسط [30]. وتعتبر دول الخليج هي المتلقي الرئيسي لصادرات الأسلحة الأمريكية في العالم. وتشكل تلك الدول وتبعيتها للولايات المتحدة كنزاً استراتيجياً للمجمع الصناعي - العسكري الأمريكي.

ويمكن الاتفاق مع الاطروحة التي تقول "إن المنطقة العربية، وبخاصة بعض دول الخليج، تستنزف مواردها الاقتصادية في إنفاق عسكري يتسم بالإفراط، ويخلق آليته الخاصة لتوليد التوترات المحلية والإقليمية الناتجة من تضخم القوة، بما يستنزف دولاً أخرى" [31].

هذا مع العلم ان **إجمالي الإنفاق العسكري العالمي بلغ 1739 مليار دولار في عام 2017، بزيادة هامشية بلغت نسبتها 1.1% عن عام 2016** [32].

وبحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، "SIPRI"، فقد ارتفع مجموع الإنفاق العسكري العالمي إلى 1,981 مليار دولار في عام 2020 (عام الذروة بالنسبة لجائحة كورونا)، بزيادة تبلغ 2.6٪ بالقيمة الحقيقية مقارنة بالعام 2019.

ووفقاً للبيانات الجديدة التي نشرها "سيبري"، كانت أمريكا والصين والهند وروسيا وبريطانيا أكبر 5 منفقين في العام 2020، حيث شكل مجموع إنفاقها 62٪ من الإنفاق العسكري العالمي.

ولابد من الاشارة هنا الى أنّ الولايات المتحدة لا تزال تتصدّر قائمة أكبر دول العالم من حيث النفقات العسكرية، لا بل إنّ قيمة هذه النفقات زادت في 2026 لتصل إلى 956 مليار دولار، تليها الصين التي انفقت 266 مليار دولار في نفس العام.

وضمت قائمة الأربعين دولة الأكثر إنفاقاً في المجال العسكري عالمياً خلال عام 2020 ست دول عربية هي **السعودية والجزائر والعراق والكويت وعمان والمغرب** إضافة إلى إيران وإسرائيل. **واحتلت السعودية** المركز السادس ليكون المبلغ الذي انفقته في عام 2020 عند حدود 57.7 مليار دولار.وارتفع حجم هذه النفقات في عام 2026 ليبلغ 64 مليار دولار مشكلا 5.2% من الناتج المحلي الاجمالي للسعودية.

في حين أن **الآلية الثالثة** هي **آلية التحديث**. ويقصد بذلك ان النمو المعتمد على تصدير النفط والمعادن يخفق في تحقيق التغيرات الاجتماعية والثقافية المفضية الى نشوء وترسخ حكم ديمقراطي.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان مؤثرات **الريعية والقمع والتحديث** متداخلة، يغذي بعضها بعضا.

فمؤثر الريعية ينحصر في **استخدام الحكومة للتدابير المالية** لإبقاء السكان **خاملين اقتصاديا؛**

في حين يتركز **مؤثر القمع** في **استخدام الحكومة للقوة** (بفضل بناء اجهزة امن داخلي كبيرة لإسكات المطالبة بالديمقراطية) لإبقاء السكان **خامدين سياسيا؛**

---

[30] **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي :الكتاب السنوي 2017** ، مصدر سبق ذكره، ص 439 و 442.

[31] أحمد السيد النجار، الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي...، مصدر سابق، ص 108.

[32] وذلك وفقاً تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام **Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)**

أما **مؤثر التحديث** فيتجه الى العوامل الاجتماعية التي تحافظ على خمود السكان (بسبب عدم انتقالهم الى قطاع الصناعة والخدمات مما يجعلهم **اقل ميلا للديمقراطية**).

وهكذا، اذن، وبدلا من ان تتيح الثروة النفطية فرصا حقيقية للتراكم، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تمثله هذه الثروة من موارد مالية ضخمة جاهزة، فأنها غالبا ما **افضت الى نشوء اقتصادات مشوهة وتابعة واحادية الجانب وريعية/خدماتية.**

وفي الوقت ذاته، وعندما يتصاعد الانهيار الاقتصادي، و تتعاظم عملية التهميش نتيجة تصاعد البطالة وتوسّع الفقر، يصبح تهميش مناطق بأكملها السمة العامة. كانت النتيجة هي انفجار البطالة والعمل المتدنّي الإنتاجيّة، لا سيما لدى الشرائح الشابّة والمتعلّمة، مّما أدّى بدوره إلى هجرة متزايدة للأدمغة والمهارات وكل ما تحمله من اثار سلبية. وفي بعض البلدان اندلعت احتجاجات اجتماعيّة قويّة انتظمت حول مطلب إعادة أسلمة المجتمعات العربية عبر طرح الشعار الشهير: **"الإسلام هو الحل"** وبرزت على السطح مختلف أشكال الأصوليّات المذهبية والدينيّة. وقد شجّعت الأنظمة السياسية بنفسها، في غالب الأحيان، هذا الاتجاه في التطرّف الدينيّ، ما سمح بتفادي معارضة اجتماعية مباشرة تطالب بتوزيع أكثر عدلاً للمداخيل والثروة عموما، وهذا بدوره أتاح أيضاً تقبّل المزيد من التسلّط السياسي، الذي يبرّر وجوده كـ "حصنٍ منيع" في وجه تزايد العنف السافر لدى الحركات "التكفيرية" التي تهاجم الاخرين معتبرة اياهم "ضالّين"[33].

وبينما كان التحليل الاقتصادي العلمي لهذه الظواهر والعمليات يوصل إلى أنّ هذه المجتمعات على شفير الانفجار، قابله المنطق الليبرالي الذي كان يظن (ولا يزال ايضا!) أنّ الضغط السياسي على النُظم سوف يجعلها أكثر ديمقراطية !، أو يميل البعض إلى الدفع باتجاه "التدخل الدولي" لتحقيق الديمقراطية[34].

ومن جانب اخر فانّ التحوّل الذي أفضى إلى انفجار الانتفاضات الشعبية في أوائل 2011 يجد انعكاسه في طبيعة الهيكل الاقتصادي الذي تكوّن بالترابط مع هيمنة الطغم المالية الإمبريالية التي باتت تنشط بالمضاربة وكل أشكال النشاط الريعي، أو القائم على النهب والفساد، إذ تهمّشت مجتمعات ونهبت، وجاءت المضاربة على السلع الغذائية سنوات 2007 و 2008، ثم الأزمة المالية في 2008 لكي تجعل الاحتقان الذي كان يتصاعد خلال السنوات السابقة يصل إلى حدّ الانفجار وما ترتب عليه من نتائج معروفة [35].

وراء هذا الانهيار عدة أسباب، ليست هي موضع بحث هنا، ولكن نشير الى ان من بينها وفي مقدمتها النظام الريعي وحجم الريوع النفطية التي تدفقت على هذه البلدان والاستراتيجيات الخاطئة للاستفادة منها. ويشير الجدول رقم (3) الى الايرادات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2010 – 2019 والتي بلغت اكثر من 5 تريليون دولار وتحديدا **5,194,694** تريليون دولار فقط!

---

[33] لمزيد من التفاصيل قارن: جورج قرم، " إخراج البلدان العربية من الاقتصاد الريعي؟ " ***لوموند ديبلوماتيك*** النشرة العربية، نيسان/ابريل 2010. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.mondiploar.com/article2999.html?PHPSESSID=ae8c959652beeb4349dc3d12730e9f9e

[34] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكالية قارن: سلامة كيلة، **الاقتصادي والسياسي في تحليل الانتفاضات العربية**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.al-akhbar.com/node/28940، كذلك:
Amer, Ramses (1997). International intervention: new norms in the post-cold war era? Uppsala University, Dept. of Peace and Conflict Research.

[35] لمزيد من التفاصيل حول هذه الازمة انظر: د.صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي، محاولة في فهم الجذور** ، مصدر سبق ذكره.

جدول رقم (3)

الايرادات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2010 – 2019

السنوات	الايرادات البترولية (مليون دولار أمريكي)	الحصة في اجمالي الايرادات العامة والمنح %
2010	487,212	69.0
2011	661,186	73.7
2012	750,546	**72.3**
2013	712,678	**70.1**
2014	614,223	**63.8**
2015	339,588	**48.9**
2016	308,068	**54.1**
2017	345,353	**51.1**
2018	479,859	**57.9**
2019	495,973	**58.6**
المجموع	**5,194,694**	**%61.9** كمتوسط للفترة

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، الملاحق الاحصائية (ملحق 6/2)، ص 384.
صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، الملاحق الاحصائية (ملحق 6/2)، ص 388.
صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2017، الملاحق الاحصائية (ملحق 1/6)، ص 423.
للأعوام 2017 – 2019، صندوق النقد العربي، استبيان **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**

ففي حين وفرت الريوع النفطية امكانية اختزال قرون من الانتقال من الانظمة السابقة على الرأسمالية الى بناء اقتصادات معاصرة ونظم ديمقراطية فإنها، من جهة أخرى، حررت الدولة من الحاجة الى فرض الضرائب على المواطنين، وبالتالي لم تجد الدولة الحاجة الى منح مواطنيها حقوقا ديمقراطية مقابل تمويل المجتمع لحاجاتها.. وبدلا من ان تتيح الثروة النفطية فرصا حقيقية للتراكم الرأسمالي، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تمثله هذه الثروة من موارد مالية ضخمة جاهزة، فإنها غالبا ما أفضت الى نشوء اقتصادات تابعة ومشوهة تقوم على الاستهلاك البذخي، اقتصادات تتكل، الى حد كبير، في ادائها على الايرادات المالية الناجمة عن بيع الموارد الطبيعية في الاسواق الدولية، مما يجعلها عرضة للتقلبات التي تتعرض لها تلك الاسواق. اضافة الى ذلك، فإن استئثار القوى الحاكمة بالثروات الطبيعية يمنح النظام السياسي السائد الأداة الفاعلة لضمان استمراريته وشرعيته، عن طريق وسائل الفساد الاداري والحكومي، نتيجة تغليب مظاهر الولاء السياسي والقرابة والمحسوبية في توزيع الثروة على النشاط الاقتصادي الفعلي.[36]

والخلاصة، أن التصرف بثروة نفطية كبيرة أتاح للدولة، والنظام السياسي السائد، والى مدى بعيد، التحكم بالحراك الاجتماعي وتراكم الثروة لدى الفئات والشرائح المختلفة. وبفضل ذلك استطاع النظام السياسي في البلدان الريعية، خلال فترة زمنية وجيزة نسبيا، أن يلحق تغييرات جوهرية في الاصطفاف الاجتماعي، من خلال التحكم بتوزيع الثروة، مما افضى الى تدهور وتبدد شرائح وفئات اجتماعية، وظهور شرائح وفئات اخرى ترتبط مباشرة، من خلال وشائج الولاء والقرابة، بالنخبة المهيمنة على الدولة ونظامها السياسي.

المبحث الثاني: مفهوم الدولة الغنائمية، أو الدولة النيوباتريمونيالية

[36] لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا قارن: فهد الطائي ذياب، **المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي**، مصدر سبق ذكره.. متاح على الرابط التالي: www.adhwaa.org/files/5political_aspects_to_economy_7.pdf

تعود جذور هذا المفهوم الى ماكس ويبر (**Max Weber**) الذي انتج مفهوم الدولة الباتريمونيالية (الوراثية) **Patrimonialism** أي الدولة **الابوية**. وفي الظروف المعاصرة ظهر مفهوم الدولة النيوباتريمونيالية، امتداداً وتطويراً للدولة الباتريمونيالية البطريكية.
ومصطلح النيوباتريمونيالي **Neopatrimonialism**، وترجمته العربية **الإرثية المحدثة** (بحسب اقتراح الاكاديمي والباحث اللبناني أحمد بيضون)، هو تحديث للمصطلح الويبري، مع تكييف مضامينه ليتلاءم والظروف المعاصرة. ولابد من الاشارة هنا الى ان التقاليد ليست مصدر الشرعية في النظام النيوباتريمونيالي، كما ان الحاكم لا يرث الحكم بالضرورة. ثم أن الدولة وجهازها يعملان في إطار قانوني شكلي على الاقل.

وتمثل الدولة الغنائمية [37] في العديد من الدول النامية حالة خاصة من الدولة الإرثية المحدثة (النيوباتريمونيالية)، وهي شبه معمّمة في بلداننا العربية، وتتميز بحالةٍ متقدمة من **الاستحواذ** على الدولة والحيز العام وغياب الديمقراطية، وانتشار ظواهر عديدة كالرشوة والفساد، الزمرية، القبلية، الزبائنية، المحسوبية، الافتراس والعصبوية، سواء كانت قائمة على التبادل الاجتماعي أو التبادل الاقتصادي. والدولة الغنائمية هي، باختصار، تلك التي لا تفصل بين ملكية الدولة والملكية الخاصة وتعتبر البلاد وثرواتها وأهلها غنيمة لها.
يتعلق مفهوم الفساد من المنظور السياسي بطبيعة الدولة الغنائمية التي أدت السياسات الاجتماعية – الاقتصادية التي قادتها النخب السياسية التي حكمت العديد من البلدان، منذ عدة عقود، إلى ظهور "طبقة جديدة" مضطلعة بقيادة القطاع الحكومي، وتتكون أساساً من قيادات الحزب الحاكم ، وكبار رجال الدولة مدنيين وأمنيين، ودخلت هذه "الطبقة" في حلفٍ مع القطاع الخاص (رجال الأعمال الأثرياء) من أجل تحقيق الأرباح، شريطة أن يتخلى هؤلاء عن دورهم السياسي، ويلتزمون توجيهات الدولة.
وفي غياب مؤسسات سياسية فاعلة تزاول الرقابة والمحاسبة، وانحصار السياسة في دائرة السلطة/ الدولة، بعد إلغاء السياسة فاعلية مجتمعية حية واعية وهادفة وحرّة، تفشى الفساد داخل الأجهزة الحزبية، وأجهزة الدولة عموماً، وتفاقم مع تصاعد التسلسل الهرمي السياسي، بدءاً من الموظفين المحليين، ومدراء القطاع العام، وصولا إلى اعلى الهرم السياسي. ومع ازدياد حدّة الفساد في ظل الدولة الغنائمية، يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة والعليا إلى استغلال مناصبهم، لتحقيق مكاسب مادية. وتحول هؤلاء، مع الوقت، إلى رجال أعمال فاسدين أو شركاء تجاريين إلى جانب وظائفهم الحكومية، يصرفون جل اهتمامهم إلى البحث عن طرق وأساليب تمكّنهم من زيادة حجم ثرواتهم على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق الرفاه والرضا لمواطني بلدانهم.
وفي ظل غياب مشروع وطني ديمقراطي، أصبحت الدولة الغنائمية مسرحًا لصراع استقطابي تنافسي بين رجال الأعمال الأثرياء.
حاول بعض الباحثين [38] توصيف الدولة في البلدان العربية عبر استعارة توصيف ماكس ويبر عن **الدولة الباتريمونيالية المحدثة** و يتبنى هذا المفهوم الجديد لتوصيف دول "الربيع العربي".
فمثلا يقترح الباحث اللبناني **اديب نعمة**، في "الغنائمية"، استخدام مصطلح لتنظير خصوصية الدولة العربية. فهي أولاً باتريمونيالية بالمعنى الويبري، أي نظام إرثي (وراثي) يتضمن فعل التوريث الشخصي، كما استمرار العلاقات والتقاليد والقيم، حيث مصدر الشرعية التقاليد والوراثة، وحيث الدولة تابعة للحاكم، وفي بعض الحالات القصوى يتحول إلى نظام سلطاني فردي، تسلطي، ممزوجاً بالقوة المتفوقة على التقاليد [39].

---

[37] رائد جريديني، قراءة في كتاب أديب نعمة " الدولة الغنائمية والربيع العربي"، مجلة "**اضافات**"، العددان 31-32، صيف - خريف 2015، ص 245 ولاحقا. "**اضافات**" دورية تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية.
[38] لمزيد من التفاصيل قارن: أديب نعمة، **الدولة الغنائمية والربيع العربي** (بيروت: دار الفارابي، 2014). ويحاول (نعمة) في عمله هذا تقديم إضافة نظرية جديدة لتوصيف الدولة الغنائمية في زمن "الربيع العربي". لكنه يطرح تساؤلات حول دقة المقولات العلمية التي استخدمها ومدى صواب المصطلحات والمفاهيم النظرية الواردة فيه.
[39] رائد جريديني، **قراءة في كتاب أديب نعمة " الدولة الغنائمية والربيع العربي"...**، مصدر سابق، ص 246.

وبهذا المعنى فإن مصطلح "الغنائمية"- بحسب اديب نعمة- يمثل حالة خاصة من الدولة الإرثية المحدثة (النيوباتريمونيالية) هي شبه معمّمة في المنطقة العربية، التي تتميز بحالة متقدمة من الاستحواذ على الدولة والحيّز العام وغياب الديمقراطية. انها تتضمن التصرف مع الدولة نفسها كأنها غنيمة، أي كأنها حق لمن استحوذ عليها بالقوة غالباً، ويحق له أن يستخدمها كيفما يشاء أو يوزعها على الأتباع كما يشاء (أو يقطعها)، وكأن كل ما عدا الحاكم وحاشيته غبار لا قيمة له [40].

استنادا الى الملاحظات اعلاه، يعرّف (نعمة) الدولة الغنائمية بـ "الدولة التي تضيع فيها الحدود بين الشخص والمؤسسة، وبين العام والخاص، وبين الوظائف الإدارية والسياسية للدولة، وبين الجمهور والمملكة، أو الإمارة، وبين التقليد والتحديث، وفيها تجبي الدولة الريع لزيادة ثروة الحكام، وتوزع حصة منه على الرعايا بحسب درجة القرابة والولاء لمركز القرار، وبما يخدم استقرار الحكم، بغرض إعادة إنتاج علاقات الولاء والتبعية، واستبعاد إمكان بناء علاقات مواطنة قائمة على الحق والرقابة والمساءلة" [41].

وفي مسعاه لإنتاج معرفة عن الاوضاع الفعلية التي مرّت بها البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الاخيرة كتب اديب نعمة قائلا: "تميز تطور الأوضاع في البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة بتآكل شبه كامل لشرعية الدولة والنظم الحاكمة في البلدان العربية، وفقدانها القاعدة الاجتماعية والسياسية التي بنت عليها مشروعيتها التاريخية، كما تحوَّلت إلى نسخة فجّة من الدولة الاستبدادية من النمط المافيوي – الأمني، وتم ذلك في مسار العولمة ‘‘النيوليبرالية’’، ولهذه أطوارها أيضاً، تأثرت بها بشكل هيكلي أكثر مما يبدو للوهلة الأولى، "وقد ساهمت مؤثرات العولمة هذه في دفع تغييرات قسرية مفروضة على المجتمعات العربية، تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، أدَّى تراكمها وتفاعلها إلى تحفيز بيئة مهيَّأة للانفجار وللمطالبة بالتغيير السياسي والاجتماعي" [42].

ويربط (نعمة) منظومة الفساد في الدولة الغنائمية بالفساد المعولم قائلاً: "يصعب تصور فساد فعلي في العالم الثالث، على المستوى السياسي والاقتصادي، دون الشركات والمؤسسات العالمية التي غالباً ما تكون إداراتها شريكاً كاملاً في النشاط الاقتصادي وفي الصفقات السياسية الاقتصادية في هذه البلدان".

وتشير التجربة الى ان الفساد السياسي اصبح "مؤسسة غير رسمية" تدير من خلال شبكاتها موارد الدولة وتحويل المواطنين لرعايا يستفيدون من المنافع والثروات بحسب معايير القرب والحظوة السياسية لدى "النخبة" الحاكمة. فالفساد السياسي ينطوي على استخدام غير مشروع لموارد الدولة للاحتفاظ بالسلطة السياسية وتوسيعها، وهذا يحدث عندما تلجأ النخبة الحاكمة ومَن في مواقعها إلى توظيف الامتيازات الخاصة والامتيازات العامة، لشراء الدعم من شرائح المجتمع. علاوة على ذلك فإن مظاهر الفساد السياسي تتجلى في إمكانية أصحاب النفوذ استخدام المؤسسات العامة للمساءلة والمراقبة، للتغطية على التجاوزات غير الشرعية مثل شراء الاصوات أو إصدار الأحكام القضائية وغير من معاملات الغش القانوني.

وبالتالي فإن هناك **شكلين** على الأقل للفساد السياسي. يقوم **الاول** على الاستخدام غير الشرعي للموارد الوطنية الرمزية والمادية لأغراض شخصية، **أما الثاني** فيقوم على مكافأة القاعدة الاجتماعية والسياسية للنخبة الفاسدة عبر إنشاء شبكات متربطة ارتباطا وثيقا مع منظور الزبائنية في الدولة، وكأن هناك عقد موافقة لتوزيع الريع العام على أفراد خاصين لضمان دعمهم السياسي ومن أجل الوصول للمكافآت التي لا يمكن ان يحصلوا عليها بسهولة [43]. وهكذا فان الزبائنية هي "إحدى وسائل تعميم الفساد وتوزيع الريع الناجم عنه".

---

[40] قارن: أديب نعمة، **الدولة الغنائمية والربيع العربي**...، مصدر سابق، 70 ولاحقا.

[41] أديب نعمة، **الدولة الغنائمية والربيع العربي**...، المصدر السابق، ص 119.

[42] **المصدر السابق**، ص 55.

[43] لمزيد من التفصيل قارن: عباس المرشد، **تاريخ الفساد السياسي في البحرين..الدولة الغنائمية وشبكات الزبائنية**. مركز البحرين للدراسات في لندن، 2016. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: ww.bcsl.org.uk/arabic/?p=1346

وتقوم الزبائنية السياسية، على تحالف بين كبار رجال الجهاز البيروقراطي أصحاب الحظوة من رجال الأعمال ووجهاء الريف وكبار الملاك كبار العسكر وكبار رجال جهاز الأمن، وتبنى على ضفاف هذا التحالف أنماطا أصغر من التحالفات والتشابكات تحركها المصالح والمنافع الخاصة.

ونتيجة لذلك تشكلت شبكات زبائينة متعددة الاتجاهات تستفيد من وضع السلطة المزدوج والمضطرب، وهو ما يسمح لاحقا بتوزيع علاقات القوة وترسيخها في بنية النظام السياسي كحق مشروع لا يثير التباسا، أو معارضة من قبل الجهاز البيروقراطي. فعبر هذا الشكل غير المرئي لعلاقات القوة تتوزع الموارد الاقتصادية والخيرات. فقد ترسخت هذه الادوار بفعل ما اتيح لها من فرص الاستفادة من فساد السلطة السياسية وتأسسها على أسس الزبائنية والشبكات المنتفعة من تساهل السلطة وفسادها [44].

وبحسب أديب نعمة، لا يكفي وصف الأنظمة العربية بالاستبدادية أو الأبوية أو الفاسدة أو الريعية، «فهي كل ذلك وأكثر، ونقترح وصفها بـ «الدولة الغنائمية»، حيث «الحاكم هو الدولة، والدولة هي المال والأعمال»، حيث "الوزراء والمسؤولون هم إما رجال الأعمال أنفسهم، أو هم وكلاؤهم وحُماتهم والموظفون لديهم، وتتداخل في كل ذلك علاقات القرابة والمصاهرة والشراكة في الأعمال، والأمن والعسكر، والشراكة مع المستثمرين الأجانب، والصداقات مع المسؤولين في الدول الأجنبية، ومع المنظمات المالية الدولية، لينبني من كل ذلك نظام أقرب ما يكون إلى المافيوية" [45]!

غير ان مفهوم "الدولة الغنائمية" أثار أيضا جملة أسئلة طرحها باحثون آخرون ويتعلق الامر هنا بأسئلة من قبيل: هل يقدم هذا المفهوم سلاحا نظريا لفهم موقع دور الدولة ودورها في المجتمعات العربية المنتفضة ؟ وهل يشكل هذا المفهوم نوعا من التجديد النظري في توصيف الدولة العربية الجديدة زمن الانتفاضات الشعبية، وهل أن توصيف الدولة التسلطية أو الطائفية أو القبلية بالدولة الغنائمية يساهم في تجديد مقولات سياسية تحتل مساحة واسعة في وسائل الإعلام دون أن تضيف أي جديد في توصيف الشكل الملائم لسيطرة البورجوازيات العربية؟ [46].

في الإشكالية، لا يحدد المشكلة الأساسية التي يعانيها العالم العربي. أهي سياسية أولاً وأخيراً، أم اقتصادية، أم ثقافية - إيبستيمولوجية؟ إن الكاتب لا يعالج هذه المسألة، بل يميل إلى التعداد والسرد والوصف وهمّه في بعض الأحيان تجميعي أكثر منه تأليفياً.

في النظرية، لا يحاول التنظير لأسباب الثورات، بل يستعرض الكاتب التحولات التاريخية والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه لا يتوقف عند سبب رئيسي أو يناقش نظرية الحتميات التي تناولها الكثير من الكتّاب. كما يؤكد الكاتب موقفه مع الحداثة، ويتبنى نظرية التحديث، ويشدد على ضرورة التغيير السياسي، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، وتعزيز المواطنة، وتعميم ثقافة الحق، للرجال والنساء، والقانون، واحترام التنوع، وتوسيع الاقتصاد المنتج والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

هذه الأجندات تشير إلى موقف الكاتب من قضية المجتمع والتغيير، وتشدده على البعد الداخلي للمشكلة.

وينقص مفهوم الدولة الغنائمية العمق، فهو لا يشير إلى نشأة هذه الدولة ومدى استقلاليتها عن الطبقات الاجتماعية، أو مدى التصاقها بتلك الطبقات، ولا إلى محددات هذه الدولة وعلاقتها بالاقتصاد والثقافة والاجتماع. أضف إلى ذلك، مفهوم الكاتب عن الدولة الغنائمية قد يكون لغوياً فقط لا غير، بمعنى التشديد على الدولة **كغنيمة**. وهو ما يشكل سبباً لبناء هذا المفهوم. ثم إن الولاءات الدولية، وأية متغير آخر، قد

---

[44] قارن: عباس المرشد، **تاريخ الفساد السياسي في البحرين**...، مصدر سبق ذكره.

[45] ورد الاقتباس عند: فراس ابو مصلح، **«الدولة الغنائمية»: زواج الاستبداد والعولمة.** متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.al-akhbar.com/node/210476

[46] قارن على سبيل المثال: مسعود ضاهر، **عن الدولة الغنائمية في زمن الربيع العربي**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=643006
كذلك: رائد جريديني، **قراءة في كتاب أديب نعمة " الدولة الغنائمية والربيع العربي"**...، مصدر سابق، ص 250 – 251.

يكون أهم من الاستحواذ على الموارد، وبالتالي قد يكون حافزاً لبناء مفهوم آخر أكثر تعبيراً عن الدولة العربية.

المبحث الثالث: مفهوم "الدولة العميقة"

الجذور التاريخية للمفهوم

انتشر في السنوات الماضية مصطلح الدولة العميقة (Deep state) ، وواضح من الاسم أنها "الدولة" الغير ظاهرة للعيان على سطح الاحداث لكنها تؤثر في تلك الاحداث بشدّة.

ويعد مفهوم الدولة العميقة من المفاهيم التي مازالت غامضة رغم قدم نشأته نسبياً، كما أنه من المفاهيم الأكثر إثارة للجدل حيث لا يوجد اتفاق على تعريف محدد له ولا على محدداته وأبعاده. بالإضافة إلى أنه يتشابك مع عدد من المفاهيم المستخدمة في الأدبيات السياسية، مثل مفاهيم حكومة الظل، الدولة الموازية parallel state، دولة داخل الدولة state within the state.

وينبغي التنبيه الى انه ورغم تشابه هذه المفاهيم، من الناحية الشكلية، إلا أنها ليست مترادفات كما يتصور البعض. فمفهوم الدولة الموازية parallel state الذي صاغه المؤرخ الأمريكي Robert Paxton يعني مجموعة المنظمات أو المؤسسات التي تشبه الدولة في تنظيمها وإدارتها وهيكلها، ولكنها ليست رسمياً جزء من الدولة الشرعية أو الحكومة. وهي تعمل في المقام الأول على تعزيز الايديولوجية السياسية والاجتماعية السائدة في الدولة. وبذلك تختلف عن الدولة العميقة والتي تعمل على تعزيز مصالحها الخاصة دون الاكتراث لآيديولوجية الدولة. كما تختلف الدولة الموازية عن "الدولة داخل الدولة" state within a state، حيث أنها عادة ما تحظى بتأييد النخبة السياسية السائدة في بلد ما، في حين أن "الدولة داخل الدولة" هي عبارة عن مصطلح لوصف المؤسسات الشبيهة بالدولة التي تعمل ضد المصالح العليا للدولة القائمة [47].

قد يكون مصطلح "الدولة العميقة" قديم النشأة، مؤصلا ومؤسسا له بعلم السياسة والاجتماع وبنظريات أصول الحكم. وقد يكون من تلك المصطلحات التي يستبطنها المجتمع، أيا تكن طبيعة هذا المجتمع، ويعبر عنها تلقائيا بتعيين هذه الجهة النافذة في الدولة، أو بالإشارة إلى تلك المجموعة ذات النفوذ الواسع لدى هذا النظام السياسي أو ذاك.

فهو اذن ليس اكتشافا جديدا، فالمصطلح متداول في دول عدة، بعضها في أميركا اللاتينية وفي الولايات المتحدة [48] ، كما أن له صداه في **تركيا** بوجه أخص منذ عدة عقود. فقد نشأت ظاهرة "الدولة العميقة" لأول مرة في القرن العشرين في تركيا [49] وكانت عبارة عن شبكة سرية أنشاها مصطفي كمال أتاتورك عام 1923م والتي عُرفت بـ **Derin Devlet** أي **الدولة العميقة**، وكانت مكونة من مجموعات من ضباط القوات المسلحة والشرطة وبعض من رجال القضاء والبيروقراطيين وعناصر أخرى. وتمثلت مهمة تلك الشبكة في القيام بأعمال سرية تهدف إلى الحفاظ على علمانية الدولة التركية التي أنشأها أتاتورك ومحاربة أي فكر أو حركة أو حزب أو أعضاء الحكومة من شأنه تهديد العلمانية، وشملت هذه

---

[47] قارن: ريم أحمد عبد المجيد، **نحو تأصيل نظري لمفهوم "الدولة العميقة"**، المعهد العربي للبحوث والدراسات، فبراير 2018. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40680

[48] Mike Lofgren (2016). *The Deep State: The Fall of the Constitution and the Rise of a Shadow Government*, Penguin, New York.
Peter Dale Scott (2017). *The American Deep State: Big Money, Big Oil, and the Struggle for U.S. Democracy*, (War and Peace Library).

[49] Robert Longley, "The 'Deep State' Theory, Explained", Thought Co., 18\9\2017,available on: https://www.thoughtco.com/deep-state-definition-4142030

الأعمال اغتيال الشخصيات المعادية للدولة العلمانية كما أنها كانت موجهة بشكل خاص إلى الصحفيين والشيوعيين والأكراد [50].

وإذا كانت تركيا هي مصدر ظهور مصطلح "الدولة العميقة" فإن بعض الباحثين (بيتر سكوت مثلا) يُرجع جذوره إلى عملية تطوير ما يسمى "دولة الأمن القومي" في الولايات المتحدة في أواخر الأربعينيات من القرن المنصرم، حيث رأت حكومة (هاري ترومان) أهمية التركيز على الأمن القومي في استجابة، وقتها، لصراع الحرب الباردة القادمة مع الاتحاد السوفيتي. وعلى هذا الطريق وقّع الرئيس (ترومان) سنة 1947 قانون الأمن الوطني The National Security Act الذي تأسست وفقا له وكالة الاستخبارات المركزية CIA، ووكالة الأمن القومي NSA، ومعظم الأجهزة الأخرى في جهاز الأمن الداخلي والخارجي، وكانت هذه انطلاقة التفكير في دولة الأمن القومي. وبدا أن الدولة العميقة تتمثل في شبكات السلطة السياسية في (**واشنطن**) والسلطة الاقتصادية والمالية في وول ستريت (**نيويورك**) والتي تعمل على حماية مجموعة من شبكات المصالح المختلفة [51].

تأصيل المفهوم

بالمعنى العام، يقصد بـ "الدولة العميقة" شبكة الاشخاص الذين ينتمون إلى تنظيم غير رسمي، له مصالحه الواسعة وامتداداته العريضة في الداخل والخارج. ونقطة القوة فيه أن عناصره الأساسية لها وجودها في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة، المدنية والعسكرية والسياسية والإعلامية والأمنية. الأمر الذى يوفر لتلك العناصر فرصة توجيه أنشطة مؤسسات الدولة الرسمية والتأثير في القرار السياسي. ويرى العديد من الباحثين أن للدولة العميقة وجهان، **أحدهما معلن وظاهر** يتمثل في رجالها الذين يتبوؤون مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة والجيش والبرلمان والنقابات إلى جانب مؤسسات الإعلام ونجوم الفن والرياضة. الوجه **الآخر خفي** غير معلن يتولى تحريك الأطراف المعنية في مؤسسات الدولة لتنفيذ المخططات المرسومة [52] . نحن هنا إذن أمام "دولة موازية" parallel state، حسب المؤرخ الامريكي Robert Paxton [53].

في حين يربط بيتر سكوت (Peter Scott) بين مصطلح "الدولة العميقة" وبين مصطلح "السياسة العميقة" Deep Politics، والتي يقصد بها كل الممارسات والترتيبات السياسية المتعمدة أو غير المتعمدة، والتي يتم قمعها عادة بدلا من الاعتراف بها، وقد حاول سكوت من خلال مصطلح "السياسة العميقة" تعريف "الدولة العميقة"، ولكن على نطاق أوسع يمكِّنه من التطبيق على الحالة الأمريكية. فقد حاول توصيف حالة التفاعل بين الدولة الدستورية الشرعية القائمة، والقوى العميقة التي تقف وراءها ذات الثروة والسلطة، والتي تستخدم العنف خارج إطار الحكومة، وهو ما أطلق عليه الباب الخلفي للدولة The

---

[50] المتواتر في أوساط الباحثين أن المخابرات المركزية الأميركية هي من غرس بذرة "الدولة العميقة" في تركيا عام 1952. واستهدفت من ذلك ضمان التحكم في قرارات قيادات الجيش وصناع القرار وغيرهم من السياسيين الكبار في مختلف مواقع وأجهزة السلطة. وبمضي الوقت استشرت "الدولة العميقة" وتطورت، حتى أصبحت كيانا موازيا للدولة الرسمية، وقادرا على الضغط على الدولة الأخيرة وابتزازها. لمزيد من التفاصيل قارن:

Ayşegül Sabuktay, *Tracing the Deep State, Perspectives: Political analysis and commentary from Turkey*, 12-7-2012, pp 4 – 6: http://www.boell.de/downloads/Perspectives_1_eng.pdf

ومن جانبه يؤكد بيتر دال سكوت Peter Dale Scott على أن مصطلح "الدولة العميقة" ظهر في تركيا بعد حادث تحطم سيارة مرسيدس مسرعة في عام 1996، والتي كان يتألف ركابها من: عضو في البرلمان، وملكة جمال، ونقيب بارز في الشرطة المحلية، ومهرب مخدرات كان معروفا بأنه رئيس منظمة شبه عسكرية إجرامية "الذئاب الرمادية". وأصبح من الواضح في تركيا أن هناك علاقة سرية بين رجال الشرطة الذين كانوا من المفترض أنهم يبحثون رسميا عن هذا الرجل، وهؤلاء الناس الذين ارتكبوا جرائم باسم الدولة، والدولة التي ترتكب هذه الجرائم دولة سرية، أي ذات بنية سرية.

[51] لمزيد من التفاصيل قارن: Peter Dale Scott (2017). *The American Deep State: Big Money, Big Oil*, op., cit.

[52] قارن على سبيل المثال لا الحصر: يحيى اليحياوي، **منظومة الدولة العميقة في ظل الربيع العربي**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/18/

[53] Robert Paxton (2004). *The Anatomy of Fascism*, Alfred A. Knopf, New York

Back Door of the State أو طريق الهروب أمامها، مما يتيح الوصول إلى قوى الظلام خارج نطاق القانون [54].

وهكذا فان مصطلح "الدولة العميقة" يعبر عن ذلك التحالف العميق الذي يجمع من بين ظهرانيه هياكل الدولة المختلفة، من مركب إداري وسياسي وإعلامي ومؤسسة عسكرية واستخبارات وقضاء ومثقفين ورجال دين تجمعهم مصالح اقتصادية ومشاريع تجارية ومالية، وعلاقات اجتماعية وعائلية، وطقوس احتفالية وانتماءات طائفية او مذهبية وما سواها.. وتوحدهم جميعا "رابطة" واحدة منطلقها ومؤداها: الإبقاء على مصالحهم وامتيازاتهم الخاصة، واستثناؤهم من أية محاسبة أو مساءلة، ثم عدم تعرضهم لأية متابعة قضائية إن اهتز النظام القائم، أو استجدت أحداث من شأنها زعزعة المنظومة [55]. إنها عبارة عن تحالف اجتماعي عميق مع طبقات اجتماعية أو شرائح فيها وخاصة بيروقراطية الدولة وأجهزة الحكم المحلي. ويمتد هذا المركب الى قطاع من المجتمع المدني، علما ان لهذا المركب امتدادات اقليمية ودولية [56].

وهناك من الباحثين ممن يقارب اشكالية "الدولة العميقة" من وجهة نظر حقوقية استنادا الى شرعيتها (أو عدم شرعيتها)، حيث تؤكد هذه المقاربة على عدم رسمية وعدم شرعية "الدولة العميقة" على اعتبار انها غير منتخبة وغير خاضعة للمساءلة [57]. ولكن لا يجوز التعميم هنا، لذا يمكن الاتفاق مع الملاحظة التي تشير الى "انه .. في بعض الأحيان توجد قيادات تنفيذية وأعضاء في المجالس التشريعية، ومنهم القادم بطريق الانتخابات، وهم في الأصل ينتمون إلى الجماعات المشكلة للدولة العميقة، ويسعون نحو مصالح ذاتية غير مصلحة الدولة" [58].

وفي رأي بعض المؤرخين "إن الدولة العميقة مثلها مثل حكومة الظل، يعمل القائمون عليها على نشر الدعاية لإثارة الخوف العام أو زعزعة استقرار حكومات مدنية لا تروق لها" [59] . في حين يرى آخرون [60]، ان "الدولة العميقة" هي "دولة" غير مرئية وسرية وتوازي الحكومة العلنية الشرعية. وهو ما يوضح هنا مظهرين من مظاهر "الدولة العميقة" وهما؛ الغموض والسرية، وعدم القانونية. وهناك من المؤرخين من يرى أن الدولة العميقة مثلها مثل حكومة الظل، يعمل القائمون عليها على نشر الدعاية لإثارة الخوف العام أو زعزعة استقرار حكومات مدنية لا تروق لها [61] . وهي، بهذا المعنى، ليست دولة داخل الدولة. إنها الدولة ذاتها، بتراتبيتها المؤسساتية، وبتنظيمها العمودي والأفقي، وبأجهزتها في القمع والإكراه، وبأدواتها في التجسس والتضليل، وبأطرها الإعلامية والثقافية والدينية، التي تبني لها الشرعية وتزيّن لها السلوك.

ولأنها، أي الدولة العميقة، تركيبة معقدة ومتداخلة أشد ما يكون التداخل، فإنها لا تترك مجالا أو فضاء (سياسيا أو اقتصاديا او ثقافيا او فنيا أو رياضيا ... الخ) إلا وغزته واكتسحته. ولذلك فان اختراقها أمر متعذر الى درجة كبيرة، وتفجيرها من الداخل امر محفوف بالمجازفة وبالمخاطر، إذ قد يتفتت بجريرتها كيان الدولة.

---

[54] Peter Dale Scott, *The «Deep State» behind U.S. democracy*, Voltaire Network, Berkeley (États-Unis), 6 April 2011.

[55] قارن: يحيى اليحياوي، **منظومة الدولة العميقة في ظل الربيع العربي**، مصدر سبق ذكره

[56] قارن: عبد المعطي ذكي ابراهيم، **الدولة العميقة في مصر: الخصائص والركائز**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقالات المعهد، 11 يونيو 2016، ص 2-3.

[57] Lofgren, Mike (February 21, 2014). "*Essay: Anatomy of the Deep State*". BillMoyers.com. Retrieved October 4, 2018.

[58] ريم أحمد عبد المجيد، **نحو تأصيل نظري لمفهوم "الدولة العميقة"**.....، مصدر سبق ذكره.

[59] إسراء أحمد إسماعيل، الدولة العميقة.. مرجعية جديدة، **مجلة الديمقراطية**، عدد 49، يناير 2013.

[60] Dana Priest, William M. Arkin (2011). Top Secret America: The Rise of the New American Security State. (New York: Little Brown Company), p.52

[61] قارن: إسراء أحمد إسماعيل، **الدولة العميقة.. مرجعية جديدة**،مصدر سبق ذكره. كذلك:
Lofgren, Mike (February 21, 2014). "*Essay: Anatomy of the Deep State*". op, cit..

وبالمقابل، ارتبط مصطلح "الدولة العميقة" بمصطلح آخر، وهو "**دولة داخل الدولة**"، ويعني الأخير أن هناك "حكومة" على رأس حكومة أخرى، ويتم انتخاب واحدة من قبل السكان في حين أن الأخرى لا تمر بأي عملية انتخابية، وعادة ما تتألف "حكومة ما وراء الكواليس" من عناصر تتمثل في التالي:

1- **كبار الموظفين الحكوميين السابقين المدنيين والعسكريين،** فهؤلاء يتفقون على التناوب على السلطة، وعلى تقاسم الثروة والامتيازات، وأحيانا يتنافسون فيما بينهم.

2- **النخب الرأسمالية،** أي رجال الأعمال الذين يحاولون استخلاص رأس المال، واحتكار الاستثمارات، استمرار امتيازاتهم المالية.

3- **عناصر من الأوساط الأكاديمية والمثقفين والتكنوقراط،** لاسيما أولئك الذين يعرفون كيفية السيطرة على الدولة من خلال عملية صياغة الدستور ووضع القوانين والتشريعات الأخرى التي لديها أجندة خفية.

من بين أدوات عمل "الدولة العميقة" كي تحافظ على شبكات المصالح بداخلها هو استخدام العنف في إطار حالات استثنائية خارج إطار القانون وهو ما يعرف بحالة الاستثناء، والتي يتم فيها اتخاذ العديد من الاجراءات الأمنية بدعوى الحفاظ على الأمن القومي من الخطر الخارجي وأنه – بحسب هذه المقاربة - هناك عدو متربص لابد من التأهب دائما لصده عن ما يشكله للدولة من تهديد، وفي إطار ذلك تقوم الدولة بقمع المعارضين وكل من هم لا يشعرون بالرضا عن أداء الدولة بشكل عام والسياسي بشكل خاص، ويكون الهدف هو إضفاء طابع قانوني على حالة الاستثناء.

وارتباطا بالملاحظات اعلاه فإنه وبحسب باتريك أونيل (Patrick H.O'Neil) [62]، تبرر "الدولة العميقة" وجودها من خلال "ضرورة" الوصاية على الدولة والمجتمع، ولهذا ترى بأنها هي "الحارسة للقيم الوطنية ضد الاعداء الداخليين والخارجيين"، ومن ثم فان "الدولة العميقة" لا توصف بالضرورة في الحكومة أو الدولة أو حتى في الجيش أو المجتمع بالمحافظة على الدولة. وبالتالي فان الأطراف الفاعلة داخل "الدولة العميقة" يمكن أن تبرر العديد من الاجراءات التي تتخذ ضد الحكومة والدولة والمجتمع بأنها اجراءات ضرورية للدفاع عن الدولة ضد ما يحاك ضدها، ومن ثم يرافق مفهوم "الدولة العميقة" الاعتقاد بان افراد "الدولة العميقة" هم الجوهر الرمزي للدولة.

ومن جهة اخر يرى اونيل (O'Neil) ان "الدولة العميقة" تمارس السلطة من خلال القوة التي يتم ممارستها فعليا او التي يتم التهديد بممارستها. ولكنه يستدرك بالقول ان "الدولة العميقة" لا توجد فقط بسبب قدرتها على العنف بل انها تمتلك ايضا القدرة على هيكلة علاقات زبائنية ومحسوبية متنوعة مع الافراد الذين يوجدون خارج نطاق الدولة.

وفي الاخير، لا بد من الاشارة هنا الى انه في الكثير من البلدان تستخدم "الدولة العميقة" أدوات متعددة من بينها: تدخل المؤسسة العسكرية في الاقتصاد والجهاز الإداري والتنفيذي للدولة وذلك عبر امتلاكها للشركات الاستثمارية والتي تتمكن من خلالها من التأثير على السوق، وكذا إشرافها على المشروعات الاقتصادية وهو ما يمكنها من ان تصبح لاعبا أساسيا في الحياة الاقتصادية، أضف إلى ذلك سيطرتها على الجهاز الإداري ومعظم المؤسسات الحيوية من خلال تعيين رجال القوات المسلحة المتقاعدين في المناصب العليا. وفي بعض الدول لا تحتاج القوات المسلحة إلى تعيينهم في الجهاز الإداري، فنفوذهم يمكنهم من اختراق الجهاز الإداري وتحقيق أهدافهم دون اللجوء للتعيين، وبذلك تتمكن المؤسسة العسكرية من حماية مصالح الدولة العميقة. ومن جهة اخرى لا يجوز اهمال الدور الذي تلعبه البيروقراطية باعتبارها أداة أخرى تستخدمها "الدولة العميقة" وذلك من خلال التمسك بأنماط وقواعد الإدارة وعدم تغييرها، فالبيروقراطيون في هذه الحالة يمثلون قوة منظمة تقود المقاومة السلبية لأي برامج أو سياسات تضعها القيادة السياسية، مخالفة لمصالحهم. فمثلا بالإضافة إلى التحكم في الاقتصاد خاصة من قبل رجال

[62] O'Neil, Patrick H., *The Deep State: An Emerging Concept in Comparative Politics* (August 20, 2013). Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=2313375

الأعمال والشركات الخاصة تلجأ الدولة العميقة إلى امتلاك أدوات الاقتصاد والتحكم في الأسواق من خلال التحكم في العرض والطلب وذلك من أجل الحفاظ على شبكات المصالح الاقتصادية التي تستفيد بشكل أو بآخر ببقاء النظام العام على ما هو عليه [63].

[63] لمزيد من التفاصيل قارن: ريم أحمد عبد المجيد، **نحو تأصيل نظري لمفهوم "الدولة العميقة"**... مصدر سبق ذكره؛ كذلك: يزيد صايغ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، أوراق كارنيغي، بيروت، أغسطس 2012، ص 5؛ كذلك: إبراهيم السيد، **"ما هي الدولة العميقة"**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي:
http://rawabetcenter.com/archives/10366،